التعليم الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة في التعليم

L'enseignement universitaire à la lumière des normes de qualité globales en éducation

د/ نعيم بوعموشة*

جامعة جيجل

naim.socio18@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 2018/08/15 تاريخ القبول: 2020/06/01 تاريخ النشر: 28/ 06/2021

الملخص:

يعد الاهتمام بالتعليم الجامعي أحد المظاهر الضرورية لنهضة المجتمع الجزائري في الألفية الثالثة، خاصة وأن الجامعات الجزائرية تواجه عدة تحديات على المستوى العالمي منها: تحديات مجتمع المعرفة الذي يقوم على أساس إنتاج المعارف. وتحديات على المستوى المحلي والتي تتمثل في بقاء الجامعات الجزائرية دون تجديد أو تطوير، وتعمل في ظل ممارسات تقليدية، كما غاب على هذه الجامعات التنسيق والتخطيط مع سوق الشغل، الذي نتج عنه انفصال بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وكذا انفصال البحث العلمي عن المشكلات الحياتية والواقعية مما أفقد الكثير من البحوث العلمية قيمتها. وبذلك أصبحت قضية تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وتحسين مستواه ورفع كفايته وجودته، من القضايا الرئيسية المثارة في الوقت الحاضر استجابة لتحديات التغير السريع في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعرفية.

كلمات مفتاحية: التعليم، التعليم الجامعي، الجودة، الجودة الشاملة.

Résumé :

L'intérêt pour l'éducation universitaire est l'un des facteurs essentiels pour développement et la renaissance de la société algérienne dans ce troisième millénaire, d'autant plus que les universités algériennes sont confrontées à plusieurs défis au niveau

* د/ نعيم بوعموشة naim.socio18@outlook.fr

mondial, y compris: les défis d'une société du savoir qui est basée sur la production de connaissances. Et des défis au niveau local, représentés dans le non-renouvellement et le non-développement des universités algériennes qui se base sur des pratiques traditionnelles, qui manque de coordination et planification avec le marché du travail , ce qui a entraîné la séparation entre l'enseignement universitaire et le marché du travail, sans oublierla séparation entre la recherche scientifique et les problèmes de la vie réelle qui a résulté à la perte de la valeur de nombreux travaux scientifiques. Ainsi, la question du développement et la qualité de l'enseignement universitaire en Algérie est l'un des principaux problèmes actuellement soulevés comme réaction aux défis de l'évolution rapide dans les aspects de la vie politique, économique, sociale, technologique et cognitive.
Mots-clés: éducation, éducation universitaire, qualité, qualité totale.

مقدمة:

أصبح التنافس بين مؤسسات التعليم العالي في نوعية وجودة مخرجاتها ضرورة حتمية للبقاء والتميز في عصر المعلوماتية والانفتاح الثقافي والحضاري. لدا فإن أي مؤسسة تسعى لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، وتحقيق التميز في تقديم خدماتها للمستفيدين، ينبغي لها أن تحقق الجودة في كافة مدخلاتها وعملياتها، كي تحصل على مخرجات عالية ومرموقة تحقق الرضا التام لكل المستفيدين. فجودة التعليم تعني التميز والتقدم في كافة العمليات التربوية.

لتصبح بذلك الجودة الشاملة في التعليم العالي أحد المرتكزات الأساسية في تطوير منظومة التعليم التي تتمثل ركائزها في: الطالب الجامعي، أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية، البرامج الأكاديمية وجودة المادة العلمية، وسائل التدريس وتقنيات التعلم، وجودة البيئة التربوية من مباني ومعدات.

إن جودة التعليم لا تحدث من تلقاء نفسها، بل لابد أن يكون لها أساس في السياسة التعليمية، وتبني آليات للعمل وإنجاح الجودة في التعليم. فتأمين جودة التعليم الجامعي أصبح الضمانة الحقيقية للرفع من الكفاءة النوعية للطلاب وتزويدهم بالمهارات اللازمة، وتطوير قدراتهم واستعداداتهم للمساهمة في بناء وخدمة المجتمع، وتحقيق التموقع والمنافسة المؤسساتية. وبموجب هذه الرؤية نتسائل ما هي مظاهر التعليم الجامعي الناجح؟ وما هي أهداف ومبررات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي؟ وما هي الأساليب التي تضمن لنا تحقيق الجودة في التعليم الجامعي؟.

1. مفهوم التعليم الجامعي:

تشير الأدبيات التربوية إلى أن مرحلة التعليم العالي هي "تلك المرحلة التالية لمرحلة التعليم الثانوي، والتي ينخرط فيها المتعلم في سن الثامنة عشر بعد قضاءه اثنتا عشر سنة دراسية في التعليم قبل العالي. والتعليم العالي وفق ما استقر في الأدبيات التربوية المعاصرة هو التعليم في الجامعات والمعاهد العليا، وكدا المعاهد الفنية والتقنية التي تلي مرحلة التعليم الثانوي، أي كل تعليم يتم بعد المرحلة الثانوية يسمى تعليم عالي". (بدران، 2007، ص.ص 232.231)

كما يعرف التعليم الجامعي بأنه "المرحلة التعليمية التي تلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويبدأ عادة بنهاية المرحلة الثانوية بالتحاق الطالب بأي من كليات أو معاهد أو جامعات القطاع العام أو القطاع الخاص ويكون فيها الفرد مؤهلا للحصول على شهادات علمية حسب مدة دراسته". (صالح، 2014، ص16.)

ويعرف التعليم الجامعي أيضا بأنه "كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي أو ما يعادلها. أي هو مرحلة عليا من التعليم تدرس في الجامعات، أو في الجامعات الحرفية (كليات أهلية، كليات الفنون العقلية، وكليات تقنية ...الخ) أو في أي مؤسسة جامعية أخرى تمنح شهادة جامعية". (عطية، 2014، ص.ص 17.16)

2. أهداف التعليم الجامعي:

يعد التعليم الجامعي أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، ذلك أنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف المجالات، وبقدر جودة التعليم الجامعي بقدر ما تضمن جودة هذه الكفاءات. فالتعليم العالي يمثل المرحلة التخصصية من التعليم والمنوط بها إعداد الإطارات اللازمة وتزويدهم بالمهارات الضرورية لتمكينهم من قيادة عملية التنمية.

ويمكن إيجاز أهداف التعليم العالي في النقاط التالية: (صقر، 2005، ص. 59.58)

"- إتاحة الفرص التعليمية للطلاب، وتوفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف.

- تطوير وتنمية المعرفة وقابليات وقدرات الأفراد في المجتمع.

- توفير العدالة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي.

- دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني.

- تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب.

- إتاحة الفرص أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

- القيام بدور ايجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العلمي."

ويهدف التعليم العالي في الجزائر إلى: (سعادة، دليو، 1999، ص82.)

"- تكوين الإطارات الكفأة من أجل خدمة التنمية الوطنية.

- تنمية الروح العلمية ونشر الدراسات ونتائج البحوث.

- يساعد في دراسة المشكلات الاقتصادية للمجتمع وإيجاد حلول لها.
- التعريب.
- تدعيم المفاهيم العلمية بشكل يؤدي إلى تنمية الطالب الذي من خلاله تكون تنمية المجتمع ككله.
- تقديم خدمات عامة للمجتمع."

وبصفة عامة فإن أهداف التعليم الجامعي تتعدد الآراء حولها، ويرجع ذلك لكون الجامعات مؤسسات أكاديمية وإدارية وثقافية ومجتمعية. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن أهداف التعليم الجامعي تشتمل على ما يلي: (التركاوي، 2016، ص114.)

"- أهداف أكاديمية تستهدف نشر الثقافة الانسانية المجردة، ودعمها وتهيئة القيادات انطلاقا من الاتجاه القائل (العلم للعلم).

- أهداف تعنى بتطوير شخصية الطالب، وصقلها وتنميتها وتزويدها بكل ما ينمي معارفه ويوسع مداركه.

- إعداد المتخصصين ذوي المستوى الرفيع في المهن المختلفة، الأمر الذي من شأنه تحريك طاقات المجتمع لتحقيق التقدم.

- أهداف تبتغي إعداد أفراد المجتمع، عن طريق التدريب والتأهيل، للقيام بوظائف معينة يحتاج إليها المجتمع لتنميته، وتطويره تماشيا مع النظرة الاقتصادية، التي تقرر أن الوظيفة الاقتصادية للتعليم، هي الاستثمار في العنصر البشري.

- تنمية الكوادر القيادية، في جميع المجالات إكسابهم المهارات، وتنمية إمكاناتهم وقدراتهم الفكرية، التي تؤهلهم لقيادة حركة الفكر، والثقافة والتجديد في المجتمع.

- زيادة مجال البحث العلمي، للوفاء بحاجات المجتمع، وحل ما يعترضه من مشكلات على أسس علمية سليمة".

3. أهمية وخصائص التعليم الجامعي:

يحظى التعليم العالي بمكانة اجتماعية هامة في الجزائر لدوره في تكوين وإعداد الكفاءات والكوادر البشرية المؤهلة التي تدفع بعجلة التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالتعليم والمعرفة العلمية اليوم هما عماد نهضة المجتمعات، لدا على التعليم الجامعي أن يكون تعليما عصريا منفتحا على علوم العصر، يخرج حملة شهادات يحتاجهم المجتمع ويطلبهم سوق الشغل، لا مجرد حملة شهادات فقط. "فالتعليم لم يعد اليوم مجرد مؤسسات تمنح شهادات تساعد حاملها على ولوج سلك الوظيفة، بل هو اليوم أساس نهضة وتقدم الأمم، والأمم المتقدمة اليوم تعتبره جزءا من أمنها القومي، لأنه بالتعليم يتم خلق رجالات المستقبل وقادة الأمة. والدول الحريصة على مستقبل الأمة

هي التي ترفع من مستوى التعليم وخصوصا في الجامعات، وهي التي تحترم التخصصات وتنأى بنفسها عن التدخل في الشؤون الأكاديمية إلا على مستوى توفير حرية البحث للطالب والأستاذ". (مريزق، الففيه، 2008، ص28.)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة تتطلب مستوى نوعيا ومتطور للتعليم وبالشكل الذي يتوافق مع حاجات ومطالب التخطيط والعملية التنموية. لدا ينبغي أن تتضمن نوعية التعليم خمسة جوانب رئيسية هي: (العبادي وآخرون، 2009، ص46.)

"- مستوى التحصيل: حيث ينبغي على التعليم أن يوفر للفرد الفرص الملائمة لتطويره وتنمية قابلياته ومهاراته اعتمادا على التسهيلات التعليمية التي يقدمها النظام التعليمي.

- الارتباط: فبالإضافة إلى المستوى الملائم من التحصيل العلمي لابد أن تكون المعرفة والمهارات المكتسبة مرتبطة باحتياجات الفرد والمجتمع.

- التوازن: ولابد أيضا أن يتحقق التوازن الصحيح بين الأنواع المختلفة للتعليم ذات الصلة بمتطلبات المجتمع وعلى الصعيد العام للمجتمع ككل.

- الاستبقاء: كذلك فإن النظام التعليمي لا يعتبر متفوق بأي حال من الأحوال ما لم يتسنى له استبقاء الطلبة لفترة تصل في طولها إلى الحد الذي يكفي لضمان حصولهم من المقررات الدراسية على الفوائد المنشودة.

- الإعادة: وهي جانب من جوانب النوعية باعتبار أنها تعد في الغالب مرتبطة بالنظم الموضوعة للامتحان وبالمناهج الدراسية غير الملائمة وبطبيعة همم وحماس الأفراد العاملين في التعليم".

4. أسس التعليم الجامعي:

إن التحديات التي صاحبت عصر المعلومات التي يواجهها العالم المعاصر تحتم على القائمين على قطاع التعليم العالي في الجزائر إجراء مراجعة شاملة ودقيقة لأسس التعليم ونظمه التي لم يعد معها هدف التعليم هو تحصيل المعرفة فقط، لأن المعرفة في حد ذاتها لم تعد هدفا، بل المهم هو أثر هذه المعرفة على إعادة تشكيل البنية المعرفية للفرد. وتمثل العناية بالتعليم والاهتمام بجودته نقطة الانطلاق الأولى لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في شتى المجالات.

وعلى هذا الأساس "يعد التعليم الجامعي أحد أهم مرتكزات التنمية البشرية، ذلك أنه يتعلق بإعداد الكفاءات المتخصصة في مختلف مجالات الحياة، وبقدر جودة التعليم الجامعي بقدر ما نضمن جودة هذه الكفاءات، والتدريس الجامعي باعتباره أحد الأهداف الأساسية للجامعات والمعاهد العليا، يتصل به مجموعة من العوامل التي تتعلق بالأستاذ الجامعي والطلبة والمناهج الجامعية، وإدارة الجامعات. وهذه العوامل تتداخل معا لتؤثر على نوعية وجودة التدريس الجامعي سلبا أو إيجابا، وبقدر

توفر متطلبات الجودة في كل هذه العوامل بقدر ما تكون جودة التدريس الجامعي". (الكبيسي وآخرون، 2009، ص46.)

ومن هذا المنطلق فإن كفاءة وفاعلية التعليم الجامعي تنبع من مقدرته على تحقيق أهدافه بأقل قدر من التكاليف أو بأقل حجم من الموارد. وتتمثل شروط وضوابط التعليم الجامعي كما حددتها منظمة التربية والتعليم اليونسكو بالاتي: (صالح، 2014، ص26.)

"- إتاحة الانتفاع بالتعليم العالي للجميع ولمن يملكون القدرات والإعداد المناسب لكل مرحلة في الحياة.

- الاستعانة بكل الأشكال استجابة للاحتياجات التعليمية في كل مراحل الحياة.

- أن تكون مهمة التعليم العالي ليس التدريب فحسب بل التربية أيضا.

- أن يضطلع التعليم العالي بوظيفة الرصد اليقظ ولفت الانتباه.

- أن يكون له دور أخلاقي توجيهي في أزمة القيم.

- أن يطور عن طريق جميع أنشطته ثقافة السلام.

- أن يقيم روابط التضامن العالمي مع مؤسسات أخرى للتعليم العالي ومع مؤسسات أخرى في المجتمع.

- أن يستحدث أسلوبا إداريا يستند إلى المبدأ المزدوج للاستقلال المسؤول والخضوع للمساءلة في إطار من الشفافية.

- أن يظهر حرصا على صياغة معايير للجودة والملائمة.

- أن يجعل التعليم العالي مبدأه القيمي الاسمي هو وحدة الرجال والنساء."

وبما أن فلسفة التعليم الجامعي تشكل بعدا من أبعاد فلسفة المجتمع، والقاعدة التي يقوم عليها هذا التعليم ويعمل في إطارها، والتي تحدد وظائفه وأهدافه. وجب أن تركز فلسفة التعليم الجامعي على مجموعة من المعايير منها: (الألفي، 2014، ص.ص 21.20)

"- أن التعليم الجامعي يعتبر خدمة عامة، واستثمار تنموي واقتصادي.

- أن المعرفة العلمية عملية تراكمية مركبة، وأن ظهور نمو أو تطور جديد للمعرفة في مجال ما، يتطلب إجراء تعديلات وترتيبات جوهرية.

- البحث العلمي مكون أساسي للتأثير في صياغة مستقبل المجتمعات، مما يقتضي العناية بالبحث العلمي لاجتياز الفجوة المتسعة بين الأوضاع الراهنة والتقدم المعرفي".

5. وظائف التعليم الجامعي:

يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن الوظائف الرئيسية للتعليم العالي تتمثل في:

1.5. إعداد القوى البشرية: لم يعد التعليم العالي مكتفيا بإعداد المتخصصين والحاصلين على الدرجات الجامعية فقط، وإنما امتد إلى الإعداد للمهن المتخصصة والتدريب أيضا. وتتمثل مهمات الإعداد والتأهيل والتدريب فيما يلي: (الطائي وآخرون، 2008، ص140.)

"- تزويد المتخرجين بكفايات محددة من معارف ومهارات واتجاهات، تتيح لهم الانخراط بالمجتمع والمشاركة الفاعلة في قطاعات النشاط البشري المختلفة.

- تكوين مواطنين مثقفين يمتلكون الكفايات المتعلقة بالاتصال والتحليل والتفكير الحر وما إليها من كفايات فكرية عليا.

- تكوين مواطنين ملتزمين بقضايا الناس والمجتمع والكون، يتمتعون بروح النقد وقادرين على العمل ضمن فريق وتحليل المشكلات الاجتماعية والبيئية وغيرها واستنباط الحلول لها، بخاصة تلك التي تواجه الدول النامية.

- تعزيز العلاقات والعمل على تلبيتها مع أخذ التطورات العلمية والتقنية والاقتصادية بالاعتبار من جهة، ومن خلال تأمين التدريب في أثناء الخدمة، والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة من جهة أخرى".

2.5. البحث العلمي: "يعد البحث العلمي أحد الوظائف الثلاثة التي يستند إليها التعليم العالي في مفهومه المعاصر. فعلى مؤسسات التعليم العالي دور هام في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمي. ولا يمكن أن تكون هناك مؤسسة للتعليم العالي بالمعنى الحقيقي إذا أهملت البحث العلمي أو لم تعره الاهتمام الذي يستحقه. ويجب أن تكون لدى أساتذة وطلاب مؤسسات التعليم العالي اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقدمها. ويجب أن تحرص مؤسسات التعليم العالي على القيام برسالتها في البحث العلمي وتدريب المشتغلين به، بل ويجب أن تعتبر ذلك جزءا لا يتجزأ من أنشطتها العلمية، وتستطيع في هذا المجال أن توفر المناخ العلمي للبحث وما يستلزمه من معدات وأجهزة ومراجع وغيرها من مصادر علمية. وتوفر استخدام ذلك بالنسبة للأساتذة والطلاب على السواء، وبهذا تعمل على التنمية الذاتية والتدريب لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين الذي تعدهم". (الكبيسي وآخرون، 2014، ص.ص 18.17)

3.5. التدريس: "يعتبر التدريس الوظيفة الأساسية للجامعات، وأن الجامعة هي مكان لتدريس الطلاب وتنمية قدراتهم العقلية والفكرية. ومن واجبات التدريس في التعليم الجامعي أن يبتعد عن الحفظ والتلقين والإملاء وإتباع الأساليب الحديثة التقليدية على وفق الرؤية العصرية التي تؤكد على:

* تبني نهج التعليم القائم على الأساليب الديمقراطية وليس التسلطية.
* اعتماد نهج التعليم القائم على بناء القدرات والمهارات وليس القولبة والنمطية.
* تبني نهج التعليم القائم على الانفتاح وليس الانغلاق.

* توخي نهج التعليم القائم على التفكير النقدي وتهيئة الطلبة للتعامل مع معطيات عصر العولمة والمعلوماتية". (صالح، 2014، ص33.)

4.5. خدمة المجتمع: "ويتم من خلال تقديم خدمات مباشرة ومتنوعة للمجتمع من خلال الأنشطة والبرامج التي تقدمها الجامعة بما يتوافق مع احتياجات مختلف مؤسسات المجتمع وذلك استثمارا لما يتوفر لديها من طاقات أكاديمية رائدة، وما تملكه من إمكانيات مختبرية وتجهيزات متقدمة، فضلا عن المكتبة ومختلف مصادر التعلم، مما لا يتوفر في أية مؤسسة أخرى داخل المجتمع". (صالح، 2014، ص34.)

حيث تتمثل وظيفة التعليم الجامعي في خدمة المجتمع سواء كانت هذه الخدمة عامة أو مباشرة فيما يلي: (الطائي وآخرون، 2008، ص.ص 142.141)

"- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- المساهمة في الحفاظ على القيم المجتمعية وتعزيزها.

- المساهمة في فهم الثقافات المحلية والإقليمية والدولية والتاريخية، وفي الحفاظ عليها وتعزيزها في إطار التنوع الثقافي.

- التحليل المستمر للميول السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تمكين المجتمع من معالجة المسائل التي تعكر صفو المجتمعات المحلية، والدول والمجموعات الإقليمية والمجتمع الدولي.

- نشر القيم المتفق عليها عالميا وأهمها السلام والعدالة والمساواة والتضامن وحقوق الانسان.

- المساهمة في تنمية التعليم وتحسينه عل كافة المستويات، بخاصة عبر تدريب المعلمين.

- المساهمة في تنمية المجتمع المحلي على الأصعدة كافة عبر القيام بمشاريع تعاون مع مختلف القطاعات الاجتماعية والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية".

ومن هذا المنطلق فإن دور الجامعة اليوم لم يعد يتوقف على الدور التعليمي فقط والذي يقوم على تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات العلمية التي تؤهلهم لممارسة مهنة معينة، بل للتعليم الجامعي أدوار متعددة في الحياة العامة للمجتمع، وهذه الأدوار هي كالآتي: (صالح، 2014، ص27.)

"**- الدور التربوي:** تقوم وظيفة هذا الدور في تكوين أجيال تتطلع إلى المعرفة والاستفادة منها، وتكوين جيل يحترم ثقافة الآخر، وذو رؤية متنورة، ومتفتحة تتصدى لمشكلات وصعوبات المجتمع.

- الدور الثقافي: تقوم وظيفة هذا الدور في تنمية المجتمع في المجال الثقافي من خلال الحفاظ على الهوية الثقافية، ونشر ثقافة السلم، وتعديل العادات الثقافية البالية، وتبني ثقافة سليمة وصحيحة مجتمعيا وانسانيا تنبذ العنف والإرهاب.

- الدور المعرفي: تقوم وظيفة هذا الدور في تحقيق أهداف التعليم الأساسية، والتنسيق بين رسالته وأهدافه، ونشر المعلومات والخدمات للمجتمع، إذ التعليم الجامعي منبع العلوم ومصادر المعرفة. إذ يسعى التعليم الجامعي إلى تطوير وتعميق المعرفة من خلال البحث العلمي وما يرافقه من دراسات وبحوث.

- الدور الاجتماعي: يسعى التعليم الجامعي إلى تنمية المجتمع من خلال توعيته وحل قضاياه ومشكلاته المختلفة من بطالة وحالات فساد وتخلف وغيرها.

- الدور السياسي: قد يبدو دور التعليم الجامعي قليلا من وجهة نظر البعض إلا أن التعليم الجامعي له مساهمة كبيرة في تحقيق الأمن الوطني، ونشر الوعي السياسي، وصناعة القرار السياسي والتنظيمي، وتحقيق استقرار البلد بشكل عام".

6. مظاهر التعليم الجامعي الناجح:

نظرا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي طرأت مؤخرا، والتي انعكست آثارها على التعليم الجامعي، كان لابد للجامعة الجزائرية أن تتكيف مع الواقع وتتطور مع أحداث هذه التغيرات. ويمكن أن نستعرض أهم التحديات التي يتخبط فيها ويواجهها التعليم الجامعي في الجزائر، والتي تتضح في النقاط التالية:

- ضعف التنسيق والترابط بين سياسات التعليم العالي وبين مؤسسات التوظيف في المؤسسات العامة والخاصة، مما يؤدي إلى بروز البطالة المقنعة بين الخريجين.

- غياب نظم ومعايير تقييم الأداء لمؤسسات التعليم العالي لضمان جودة مخرجاتها، حتى يتم الكشف عن جوانب القصور بها أو تدعيم ايجابياتها.

- تدني مستويات الأداء الجامعي بسبب اعتماد أغلب الجامعات على أساليب التدريس القائمة على الإلقاء أو التلقين من جانب الأستاذ الجامعي، واستقبال المعلومات وحفظها واستظهارها من جانب الطلبة.

- اعتماد التعليم الجامعي في الجزائر على نظم التعليم الجامعي الأجنبية التي لا تتناسب في مضمونها مع اهتمامات وميول الطلبة.

- تزايد أعداد الطلبة المتخرجين من الكليات النظرية في الجامعة، في مقابل حاجة المجتمع المتزايدة إلى المتخرجين من الكليات العلمية والتطبيقية لارتباط ذلك بمتطلبات وحاجات التنمية.

- اعتماد مجموع درجات الطلبة في شهادة البكالوريا كمعيار وحيد وأساسي للقبول وتوزيع الطلبة على التخصصات.

- إتباع إستراتيجية النمو الكمي للتعليم الجامعي، وهي إستراتيجية لم تف بحاجات التعليم الكمية، ولم تبق على نوعية التعليم وجودته.

وهو ما يضع التعليم العالي في الجامعة الجزائرية في مواجهة ثلاث أزمات هي: وفرة المعارف، عدم التوافق المهني، وعدم الملائمة. وعليه تنبع الرؤية المستقبلية لتحديث التعليم الجامعي من التوافق مع عالمية التعليم، وإقامة التوازن بين المتطلبات المحلية وضرورات التعايش والتكيف مع المتغيرات العالمية فهما ووعيا وتوظيفا، لمواكبة حركة العلم في علاقته الجدلية بحركة المجتمع. وعليه فإن تحديث التعليم الجامعي يستهدف تكوين الكوادر المؤهلة والمعترف بمستوياتها دوليا، من خلال قاعدة علمية متينة للتعليم والبحث العلمي بما يتلائم ومتطلبات الجودة الشاملة. ولهذا فإن مسيرة تطوير التعليم الجامعي تسعى إلى: (شحاتة، 2003، ص.ص 220.219)

"- أن توضع مرجعيات التعليم الجامعي والعالي، تتفق مع المستويات العالمية والوصول بمستويات الشهادات الجامعية إلى المستويات العالمية، بهدف إنشاء الكوادر العلمية المكونة للقاعدة العلمية لخطة الاستثمارات والتنمية المقصودة.

- إنشاء قاعدة بحثية جادة في الجامعات، يتولاها من لهم قدرات بحثية متميزة، حتى يمكن أن تساند هذه القاعدة خطط التنمية والتطوير.

- وضع نظام خاص لتفرغ أعضاء هيئة التدريس تفرغا كاملا مقابل جزاء مادي واجتماعي خاص.

- تهيئة الظروف المحفزة للترابط بين مواقع الإنتاج والجامعات للتبادل العلمي المعرفي والتطبيقي والبحثي بينهما، الأمر الذي يهيئ فرص إيجاد مشروعات بحثية، تعود على الجامعات بدخل إضافي وخاصة للكوادر العاملة بها مقابل تأسيس العمل في مواقع الإنتاج بأسس علمية سليمة.

- الاهتمام بالكيف قبل الكم في نوعية خريج الجامعة، ولو لفئة متميزة من قطاعات التعليم الجامعي.

- تقييم الأداء الجامعي في كل جامعة لإشعال المنافسة بينهما، ويمكن أن يكون الدعم المادي مرتبطا بمستويات الأداء، ويبدأ التقويم لأعضاء هيئات التدريس بأساليب متبعة دوليا.

- السعي نحو قبول أعداد مناسبة من الطلاب في كل قسم علمي وكل كلية تتفق مع المساحات المقررة دوليا، والمعدات وأعضاء هيئات التدريس.

- تأكيد أن التعليم الجامعي والعالي قيمة عليا تزيد من قيمة الانسان ومكانته في المجتمع، وهو ما يفرض على الدولة التوسع في التعليم الجامعي والعالي".

وعليه لم يعد تحسين نوعية التعليم الجامعي والارتقاء بمستوى الخريجين مجرد اختيار وإنما ضرورة حتمية. الأمر الذي يتطلب من الجامعات الجزائرية تطوير ممارسات أعضاء هيئة التدريس وتنميتهم مهنيا، وتطوير المناهج والتركيز على الجوانب الأكاديمية، وعلى إكساب الطلاب وتدريبهم على ممارسة مهارات التفكير والتأمل والبحث والتقصي، ومساعدتهم على فهم المعارف وتدريبهم على تطبيقها.

وكما سبق الإشارة إليه فإن نجاح التعليم يقاس بمدى ما يحققه من نتائج مفيدة وبمدى الاستفادة التي يحصل عليها الطالب وما يجنيه أو يحققه في حياته المستقبلية. ويمكن إيجاز المظاهر العامة لكي يكون التعليم ناجعا وناجحا في النقاط التالية: (العبادي وآخرون، 2009، ص-ص 51-53.)

"- المناقشة: يعتمد التعليم في الجامعة على المحاضرات التي يلقيها أعضاء هيئة التدريس وهي رغم فائدتها الكبيرة إلا أن كثيرا من الطلبة لا يمكنهم استيعاب موضوع المحاضرة وفهم كل جوانبها (والتطبيق عليها في الكليات العملية) إلا عندما يقوم المدرس الجامعي بالإيضاح في فصول المناقشة وحينئذ يشعر الطلاب بايجابية أكثر.

- ارتباط الطالب بالمنهج: يحتاج كل تخصص دراسي إلى مجموعة من المناهج تخدم هذا التخصص إلا أن المنهج الذي يثير حماس الطلاب هو ذلك المنهج الذي له علاقة مباشرة بحياة الطلاب ما أمكن ذلك، أو الذي يخدم منهجا آخرا محبب إلى عقلية الطالب فذلك الأسلوب له القدرة على جلب انتباهه ويجعله مرتبطا بهذه الدراسة.

- مستوى الذكاء: ينبغي أن يتم التدريس لمستوى الطالب المتوسط وليس الطالب ذو الذكاء المرتفع وهذا من شأنه أن يشجع الطلاب على الدرس والتحصيل الاستزادة من المعلومات ومن ثم الحصول على نتائج مرتفعة والارتقاء بالمستوى المتوسط تدريجيا حتى الوصول به إلى أفضل مستوى ممكن.

- حماس التدريسي: يجب على من يقوم بالتدريس أن يحب مادته ويقوم بتدريسها ليس من قبيل تأدية الواجب فقط ولكن من منطلق عشقه لها ومحاولته الجادة أن يقدم هذه المعلومات لطلابه فيصل بهم إلى حبها وعشقهم لها، أيضا يندرج تحت هذا العنوان حب الأستاذ للتدريس وحماسة للقيام به على أكمل وجه.

- الاحترام الشخصي: من الأساسيات الهامة في التعليم الناجح أن يكون المحاضر سواء أكان أستاذا في أعلى سلم الدرجات العلمية أو معيدا في بداية السلم التدريسي متمتعا باحترامه لذاته في غير إسراف وأن يكون متمتعا أيضا باحترام طلابه له. وهذا الأخير سوف يزداد عمقا إذا أظهر الأساتذة اهتماما بطلابهم ومشاكلهم بالإضافة إلى احترام أفكارهم ومناقشتهم دون تسفيه لآراء أي منهم.

- الثقة بين المتعلم وأستاذه: يجب أن يثق الطلبة في أساتذتهم من حيث كفاءتهم في الإلمام بكافة جوانب المنهج الذي يقومون بتدريسه. كما أن الطلبة يجب أن يثقوا في دقة أساتذتهم عند الامتحان وتقدير الدرجات. يضاف إلى ذلك أنه يجب أن يكون هناك ثقة بين الأستاذ وطلابه في أنه لا يفرق في المعاملة بينهم ولايجابي أو يجامل أحدا منهم ويكون عادلا في حكمه بينهم.

- تنظيم المنهج: يجب على الأستاذ أن يحدد الهدف من تدريسه المنهج الذي يقوم بشرحه للطلاب ويفضل أن يضع الأستاذ ملخصا لجميع نقاط المنهج على أن يحدد للطلاب كتابا أو أكثر يكون هو

العمود الفقري للمنهج. ومعنى ذلك أنه يجب على الأستاذ أن يكون منظما وهذا كفيل أن يوقظ شهية الطلاب لسماع محاضرته.

- التحضير: ينبغي على من يواجه الطلاب بغرض التدريس أن يقوم بالإعداد لما سوف يلقيه بعناية بالغة واهتمام كبير بغض النظر عن تمكنه في هذا الفرع فإن التردد من جانب الأستاذ ولو للحظات سوف يفقد الطلاب ثقتهم في قدرته.

- المواظبة: يجدر بالأستاذ احترامه الشديد للمواعيد وتقديره الكامل لقيمة الوقت ومحاولة عدم الاعتذار عن ميعاد المحاضرة إلا لضرورة قصوى أو سبب قهري يقبله الطلاب عن اقتناع ويفضل عند الاعتذار أن يكون ذلك قبل ميعاد المحاضرة بوقت كاف. كما يجب على الأستاذ ألا ينهي محاضرته قبل الميعاد المحدد فيتعلم طلابه منه الاحترام والمواظبة واحترام الوقت.

- التنوع: ينبغي على الأستاذ أن يستعين بأساليب متعددة للتعليم والتفسير والشرح مثل الوسائل السمعية والبصرية أو بعض التجارب التوضيحية فهذا يساعد على الفهم والاستبصار خصوصا عندما يقترن النظر بالسمع كما انه يقضي على الرتابة ويساعد على شدة الانتباه".

إن جودة التعليم العالي من الوظائف الهامة التي تطمح الجامعة الجزائرية لتحقيقها أملا منها للوصول إلى بر الأمان ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة، من خلال إعداد وتكوين الكفاءات والإطارات، وتزويدهم بالمهارات والمعارف الأكثر تخصصا. فالجزائر خلال العقد الأخير أدركت أهمية الأخذ بمعايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي كخيار لا مفر منه خاصة على مستوى الخطاب البيداغوجي الذي تأمل أن تصل أو تحقق جزء من أهدافه.

"فالتعليم العالي كأي نسق تعليم نظامي، ليس إلا انعكاسا للسياق الاجتماعي والاقتصادي العام، وليس بالمستغرب أن يعاني التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي من مشكلات كبيرة، حيث تواجه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تحديات وتهديدات بالغة الخطورة نشأت عن المتغيرات التي غيرت شكل العالم وأوجدت نظاما عالميا جديدا يعتمد العلم والتطور التكنولوجي المتسارع أساسا، ويستند إلى تقنيات عالية التقدم والتفوق، الأمر الذي لا يدع مجالا للتردد في البدء ببرامج شاملة للتطوير والتحديث تضمن لمؤسسات التعليم الوطنية القدرة على تجاوز مشاكلها ونقاط الضعف فيها". (زرارقة، 2014، ص.ص 410،409)

وعليه فإن الجامعة المقبلة على تطبيق نظام الجودة الشاملة ستواجه جملة من التحديات كإعادة النظر في أهدافها، وتحديد أدوارها، وتنظيم المسؤوليات، وهو ما يتطلب توفير البيانات الكافية والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق التحسين المستمر للخدمة التعليمية المقدمة. دون أن نغفل عن المقاومة التي يواجهها التغير وهو ما يمكن إرجاعه للخوف من كل ما هو جديد بسبب عدم القدرة على

التكيف مع متطلباته، إضافة للمقاومة من أعضاء هيئة التدريس لنظام الجودة لاعتقادهم أنه يحتاج إلى مهارات معينة أو قدرات متميزة لا تتوفر عندهم، وكذا مقاومتهم لأي محاولة لتقييم أدائهم لاعتقادهم أنهم في موضع فوق المساءلة والتقييم. وهو ما يؤكد أن هناك فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للجامعة والمستوى المراد الوصول إليه بتبني معايير الجودة. والذي سينعكس بدوره على تفاقم المشكلات البيداغوجية ومخرجات العملية التعليمية، وبالتالي عدم تحقق الكفاءة والمكانة العلمية المتميزة.

مما سبق يتضح بأن التعليم الجامعي يشكل أهم القطاعات المجتمعية وحجر الزاوية للعملية التنموية للمجتمع، ويتبوأ الصدارة في التقدم المنشود في المجتمعات البشرية، خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية. وهو ما يتوجب على مؤسسات التعليم العالي أكثر من أي وقت مضى النهوض بمكانتها ومستويات قدراتها وبناء مناهجها وطرائق التدريس، لتتمكن من تأدية مهمتها على أكمل وجه. فتجويد مؤسسات التعليم العالي والبرامج التعليمية خيار لا بديل له، والحل الأمثل للارتقاء بمستوى الأداء.

7. أهداف ومبررات تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

تعد الجودة الشاملة جملة من الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدراتهم وسماتهم المختلفة. فالملاحظ على التعليم الجامعي اليوم أنه يمر بمرحلة انتقالية مهمة تركز على تجويد نوعية التعليم، والارتقاء بمخرجاته، ويرجع ذلك إلى طبيعة التحديات التي يواجهها هذا النظام والتغيرات العالمية المتسارعة.

ومن هنا كان على التعليم العالي ومؤسساته إعادة النظر في أهدافها. وعلى هذا الأساس فإن من بين الأسباب والمبررات التي توجب علينا إدخال الجودة في قطاع التعليم ما يلي: (مجيد، الزيادات، 2015، ص.ص 92-94)

"- حدوث زيادة هائلة في إعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية، وحدوث تنوع كبير في أهداف التعليم العالي ومجالاته وبرامجه وأنماطه في وقت شحت فيه الموارد المالية لمؤسساته بشكل عام.

- تزايد القناعة لدى المسؤولين في الحكومات بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال برامج تعليمية وتدريبية جيدة النوعية في مؤسسات التعليم العالي.

- ازدياد المطالبات من جانب المنظمات المهنية والثقافية والانسانية والهيئات المجتمعية والدولية بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين بعامة وللمتعلمين في مختلف المستويات بخاصة، وتجاوب الحكومات والمؤسسات التعليمية مع هذه المطالب.

- ازدياد التنافس بين المؤسسات الجامعية على استقطاب الطلاب وعلى الحصول على دعم مالي من الحكومات أو الشركات الكبرى أو الوكالات الدولية المانحة.
- ارتباط كثير من دول العالم باتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية والمجالس المهنية ومنظمات التعليم العالي الدولية، ومنظمات التعاون والتمويل، مما زاد الدعوة إلى الحرص على النوعية العالية في الصناعات والأبحاث والمواد التعليمية وزاد من الحراك الأكاديمي للمعلمين والطلبة والباحثين.
- ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل والانسجام بين مستوياته المختلفة (هيئة التدريس، والإدارة الجامعية، أولياء الأمور، والطلاب).
- ضعف التعاون بين المجتمع المحلي والجامعات.
- ظهور ملامح الضعف في إنتاجية العاملين بالجامعات والحاجة إلى نظام جيد للمحاسبة على الإنتاجية.
- حاجة الجامعات إلى مساحة من الحرية في اتخاذ القرار، وتدعيم تمويل مشروعات الجامعات.
- الحاجة إلى ترشيد العمالة والإتقان في الجامعات.
- الحاجة إلى مصداقية المستفيدين حول إنتاجية الجامعات وقدرتها.
- الحاجة إلى تعزيز ثقافة جامعية مؤيد للتطوير والتحديث.
- حاجة مجتمع الجامعة إلى إيجاد سبل للتوصل إلى معرفة حقيقية لتطوير الأداء والإنتاجية فيه.
- غموض الأهداف لدى العاملين في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام.
- تدني مستوى خريجي التعليم العالي وضعف أدائهم في المراحل التعليمية التالية كأثر من آثار ضعف المحتوى العلمي المقدم لهم".

لقد عملت هذه العوامل كقوة دافعة أثرت على مختلف الدول للمضي قدما في الاهتمام بالجودة في قطاع التعليم العالي بمؤسساته، حيث توجهت إلى الإصلاحات التعليمية المتكررة في أساسها على مبادئ الجودة الشاملة. هذا ومن مبررات ضرورة تطبيق الجودة التعليم العالي ما يلي: (عبد الرؤوف، 2014، ص23.)

"- الارتقاء بمستوى الأداء الأكاديمي بصورة مستمرة.
- السيطرة على المشكلات التي تواجه العمليات الإدارية والحد من تأثيراتها.
- إدارة التغيير بصورة منهجية مخططة والتعامل مع نتائجه بعقل مفتوح.
- تجاوز الآثار الناجمة عن غياب التنافسية في الأسواق العالمية للخريجين وهبوط الكفائتين الداخلية والخارجية أو تدني مستوى الإنتاجية الأكاديمية، واتساع نطاق البطالة في أوساط الخريجين.

- الاستثمار الفعال لطاقات أعضاء هيئة التدريس والإداريين وتوظيفها لتجويد التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

- المراجعة المستمرة للأهداف والبرامج والخطط الدراسية والعمل على تحسينها وفق خطط إستراتيجية.

- الاستجابة السريعة لحاجات المجتمع إلى الخريجين بمواصفات عالية الجودة والتصدي للمشكلات بخطط طموحة.

- تجديد الثقافة التنظيمية".

ويمكن أن نصل إلى جملة من الأهداف من خلال تطبيق نظام الجودة داخل الجامعة الجزائرية وهي كما يلي: (جابر، توريريت، 2008، ص115.)

"- جعل نظام التعليم العالي يستجيب لحاجات المتعلمين.

- جعل موضوع التعلم ذو معنى في نظر المتعلم.

- حمل المتعلم على الفعل والممارسة، من خلال التجسيد التدريجي لطرائق التفاعلي والتشاركي والذاتي.

- جعل التعلم مستداما أي تعلما راسخا أطول مدة ممكنة.

- جعل نشاط تعلم قادرا على ترحيل مكتسبات التعلم وتوظيفها في وضعيات جديدة ومعقدة.

- الاعتماد على تغذية راجعة للمنتج التعليمي المباشر وغير المباشر من خلال رصد التغيرات الحاصلة على المستوى السلوكي والشخصي وأيضا على مستوى التغيرات الثقافية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والسياسية التي يحدثها التعليم في المجتمع.

- تحديد مواقع الهدر وأنواعه المختلفة من هدر مالي وهدر بشري وهدر زمني، وتقدير معدلاتها وتأثيرها على كفاءة التعليم الداخلية والخارجية".

8. الأساليب المستخدمة في تحقيق جودة التعليم الجامعي:

تتمثل الخطوات الواجبة لتحقيق نظام إدارة الجودة في التعليم الجامعي في: (الأسدي، 2014، ص.ص 524.523)

"- تحديد مواصفات قياسية للخريج الجامعي، ومتطلبات سوق العمل.

- بناء سياسة وأهداف لجودة العملية التعليمية.

- تحديد العمليات التعليمية الأساسية والمرتبطة بها وتسلسلها وتداخلاتها، وكذلك المسؤوليات اللازمة لتحقيق أهداف الجودة.

- تحديد وتوفير جميع أنواع الموارد (البشرية والمادية) اللازمة لتحقيق الأهداف المرحلية والنهائية.

- تحديد المعايير والمواصفات والطرائق المطلوبة للتأكيد من كفاءة، وقياس الفاعلية لجميع العمليات داخل النظام التعليمي.

- تحديد الآليات المانعة لحدوث حالات عدم المطابقة مع المعايير والشروط المحددة.
- بناء وتطبيق نظام للتحسين المستمر داخل النظم التعليمية، وجعله هدفا دائما من خلال القياس والمراقبة والتحليل لجميع العمليات.
- العناصر الرئيسية للنظام (مسؤوليات الإدارة، إدارة الموارد، إدراك خصائص المنتج، القياس والتحليل والتحسين).
- التأكد من تفهم أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين لأهمية التوافق مع متطلبات سوق العمل والمواصفات القياسية للخريج.
- وضع سياسة للجودة توضح توجهات المؤسسة التعليمية.
- تحديد آليات موثقة لضمان تحديد الهدف الجودة.
- القيام بمراجعات دورية لنظام إدارة الجودة.
- وضع آليات توفير المواد بأنواعها المادية والبشرية.
- تحديد مواصفات عالمية للخريج".

إن عملية تحسين جودة الأداء الجامعي تتطلب عدم التوقف عند توافق الأداء مع أدنى مستويات معايير الجودة، فذلك لا يمثل إلا بداية الانطلاق نحو الأفضل. ومن المؤشرات اللازمة للقيام بإجراء تقويم مؤسس لتحسين جودة الأداء الجامعي، ما يلي: (عبد الرؤوف، 2014، ص.ص 144.143)

"**- مؤشرات فعالية الأداء التدريسي:** وتشتمل على الدرجة العلمية لأعضاء الهيئة التعليمية وإعدادهم وتخصصاتهم وطريقة اختيارهم وتعيينهم بالجامعة والتدريب المقدم لهم، وإدارتهم لعمليات التدريس واستراتيجيات التدريس المطبقة وتعاملهم مع الطلاب.

- مؤشرات انجاز الجامعة: تتضمن على سمعة المؤسسة التعليمية محليا ودوليا ومدى ما تنجزه في ضوء رسالتها ووظائفها وغاياتها ومعدلات الإقبال عليها، والشروط التي يجب ان تتوفر في الطلاب، واختبارات القبول ومعدلات الترفيع من مستوى دراسي لآخر، ومعدلات النجاح والتحويل وإعادة القيد، ونوعية البحوث والمشاريع الممولة من القطاع الأهلي وإعداد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز أو براءات اختراع.

- مؤشرات المستوى الأكاديمي: ترتبط بنوعية كل من البرامج الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس ومدى الإقبال على البرامج التخصصية ومدى التوازن بين الجانب النظري والتطبيقي في البرنامج، ونوعية المشاركين بتصميم البرنامج والأساليب المتبعة في تصميمه ومراجعته ومدى ارتباطه بالاحتياجات الفردية والاجتماعية والمجالات المعرفية المستحدثة وذات العلاقة وحجم الطلب على الخريجين فنجاح الخريجين مفتاح جودة البرنامج الأكاديمي وأداة فعالة في تطويره وتقويمه.

- **مؤشرات الخدمات التعليمية ونوعيتها:** تشتمل على المباني والمرافق والمعامل والتجهيزات المكتبية والمكتبات وبرامج الرعاية الصحية والأنشطة الطلابية والاستقلالية في توفير الموارد وتوزيعها ووجود عمليات للتنمية المهنية المستمرة مع توافر البيئة المؤيدة للحرية الأكاديمية في اختيار الأعضاء والطلاب وتصميم البرامج وتخصيص وتوزيع الموارد ومدى توفر لنظام تدفق المعلومات بصورة سريعة وسهلة وتوفر كم من المشاريع والبحوث الممولة".

ونتيجة للتطورات في مجال جودة الأداء الجامعي تقتضي الضرورة التحسين المستمر لمعايير ومقاييس الأداء في ضوء المستجدات والتطورات العلمية، وهذا يحتم على مؤسسات التعليم العالي وضع خطط للارتقاء بتحسين جودة الأداء إلى المستويات العليا في المعايير والمقاييس المستخدمة.

الخاتمة:

مما سبق عرضه يمكن القول أن موضوع الجودة في التعليم أصبح من القضايا المطروحة على كافة المستويات في المجتمعات المعاصرة، وحتى يكون للجودة وجود فعلي على أرض الواقع لابد من العمل على إيجاد القيادة التربوية التي تؤمن بتطبيق منهج الجودة، ونشر ثقافة الجودة بين جميع الفاعلين في المؤسسات التعليمية، وإشراكهم في وضع خطة إستراتيجية طموحة وقابلة للتجسيد ومتوافقة مع الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.

وبما أن التعليم الجامعي يمثل أحد محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأداة الرئيسية لنقل الخبرة العلمية والثقافية، فإن الجامعات لم تعد اليوم مسؤولة عن إعداد الخريجين والإطارات وإعداد الأبحاث فقط، بقدر ما هي مطالبة بحل مشكلات المجتمع وخلق فرص العمل، والوقوف أمام المنافسة التعليمية ومجاراة تيار مجتمعات المعرفة.

قائمة المراجع:

1) الأسدي سعيد جاسم. (2014). **فلسفة التربية في التعليم الجامعي والعالي**. ط1. عمان. دار صفاء ومكتبة العلامة الحلي.
2) الألفي طارق أبو العطا. (2014). **تطوير الإدارة الجامعية في ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية تحديات وطموحات**. ط1. القاهرة. مؤسسة طيبة.
3) بدران شبل. (2007). **التعليم في مجتمع المعرفة**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
4) التركاوي خير الله يونس. (2016). **إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**. ط1. عمان. دار الإعصار العلمي.
5) جابر نصر الدين وتوريريت نور الدين. (2008). **متطلبات ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر**. الملتقى البيداغوجي الرابع. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر.
6) زرارقة فيروز مامي. (2014). **مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة**. عمان. دار الأيام.

7) سعادة مولود ودليو فضيل، (1999)، **علاقة الجامعة بالمحيط**، مجلة الباحث، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 2.
8) شحاتة حسن، (2003)، **نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.
9) صالح علي عبد الرحيم، (2014)، **ديمقراطية التعليم وإشكالية التسلط والأزمات في المؤسسات الجامعية**، عمان، دار اليازوري.
10) صقر عبد العزيز الغريب، (2005)، **الجامعة والسلطة دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة**، الإسكندرية، الدار العالمية.
11) الطائي يوسف حجيم وآخرون، (2008)، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، ط1، عمان، دار الوراق.
12) العبادي هاشم فوزي دباس وآخرون، (2009)، **إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر**، عمان، مؤسسة الوراق.
13) عبد الرؤوف طارق (2014)، **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
14) عطية عماد محمد محمد، (2014)، **التعليم العالي تاريخه - فلسفاته – بيئة الحرم الجامعي**، ط1، الإسكندرية، الدار العالمية.
15) الكبيسي عبد الواحد حميد وآخرون، (2014)، **أخلاقيات ومتطلبات التأهيل التربوي للأستاذ الجامعي**، ط1، عمان، مكتبة المجتمع العربي.
16) مجيد سوسن شاكر والزيادات محمد عواد، (2015)، **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**، ط1، عمان، دار صفاء.
17) مريزق هشام يعقوب والففيه فاطمة حسين، (2008)، **قضايا معاصرة في التعليم العالي**، ط1، عمان، دار الراية.